المقياس الصوابي لجموع التكسير عند إبراهيم المنذر

م.م. مروه سلام رشيد مروه سلام رشيد	قسم اللغة العربية/ كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد
Marwa.salam2303m@ircoedu.uobaghdad.edu.iq	
أ.م. د. مياسة وليد طه	قسم اللغة العربية/ كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد
Mayassa.waleed@ircoedu.uobaghdad.edu.iq	

الملخص:

يتناول هذا المبحث قضايا جموع التكسير في فكر إبراهيم المنذر النقدي، من خلال تحليل آرائه في خمس مسائل رئيسة، هي: جمع (حاجة) على (حوائج)، و(عادة) على (عوائد)، وجمع (فَعْل) على (أفْعال) و(فُعُول) مثل: (خَصْم - أخصام) و(زَهْر- زُهُور)، وجمع (ريح) على (أرياح)، والجمع على (فعائل) ذوات الأصول الواوية واليائية مثل (مغارة - مغاور/ مغائر)، وجمع (مفعول) على (مفاعيل).

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستعرضًا آراء المنذر في هذه المسائل، ثم موازنتها بآراء القدماء والمحدثين من النقاد واللغويين، مع الاستناد إلى قرارات المجامع اللغوية.

الكلمات المفتاحية: جموع التكسير، إبراهيم المنذر، النقد اللغوي، الصواب اللغوي، القياس، السماع.

The Normative Criterion of Broken Plurals According to Ibrahim Al-Mundhir

Researcher: Marwa Salam Rashid
University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, Department of Arabic Language
Asst. Prof. Dr. Mayassa Walid Taha
University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, Department of Arabic Language

Abstract
This section examines broken plurals In Ibrahim al-Mundhir's critical thought through five main issues: the plurals of hajah as hawajij, adah as awaid, fa'l as af'al and fu'ul (e.g., khasm-akhsam, zahr-zuhur), rih as aryah, the plural pattern fa'il for words with original waw or ya (e.g., magharah-maghawir/maghair), and maf'ul as mafa'll.
The research adopts a descriptive-analytical approach, presenting al-Mundhir's views, comparing them with classical and modern critics, and drawing on linguistic academy decisIons.
Keywords: Broken Plurals, Ibrahim Al-Mundhir, Linguistic Criticism, Linguistic Correctness, Analogy (Qiyas), Attested Usage (Sama).

أهمية البحث:

يسلط البحث الضوء على المقياس الصوابي في جموع التكسير عند إبراهيم المنذر، ويكشف معاييره النقدية (كالقياس، والسماع، والشيوع) في الحكم على هذه الجموع.

مشكلة البحث

لا توجد دراسة منهجية تجمع آراء الأستاذ إبراهيم المنذر في قضايا جموع التكسير، خاصة مع تناقض موقفه الظاهر؛ إذ يرفض جموعًا مسموعة كـ(حوائج) ويقبل أخرى شاذة كـ(مفاعيل) لشيوعها، مما يستدعي تحليلاً يكشف عن المنهج الخفي في نقده.

المقدمة:

تمثل قضايا جموع التكسير محوراً رئيساً في النقد اللغوي الحديث، وقد اهتم إبراهيم المنذر بقضايا الصواب والخطأ في استعمال جموع التكسير، فكانت له آراء نقدية متشددة في بعض الصيغ، ومتساهلة في صيغ أخرى، أثارت آراءه جدلًا نقديًا واسعًا بين مؤيد ومعارض. ولم تسلم آراؤه من الرد والانتقاد، إذ تصدى له نقاد محدثون كالغلاييني والعدناني والزعبلاوي، مصوبين كثيرًا من تخطئاته.

جوع التكسير اصطلاحًا:

"جمع التكسير مثل: دراهم جمع درهم وكلاب جمع كلب وإنما سمي جمع التكسير؛ لأن لفظ الواحد تغير عن حاله وضده جمع السلامة وهو كالصالحين والصالحات وإنما سمي جمع السلامة؛ لأن لفظ الواحد ثابت على حاله"(الخوارزمي، د.ت، ص 87)، وعرفه الجرجاني: "جمع المكسر: هو ما تغير فيه بناء واحده، كرجال"(الجرجاني، 1983، ص 78).

1.جمع (حاجة) على (حاجات) و(عادة) على (عادات):

خطأ الأستاذ إبراهيم المنذر جمع عادة على عوائد وحاجة على حوائج، وقال في الحاشية: "أما حوائج فقد ورد استعمالها قديمًا، كقول الشاعر(الجوهري، 1987، جـ1، ص 243: لم أعثر على قائله):

نهـارُ المـرءِ أمثـلُ حـين يقضـي حوائجَـه مـن الليـلِ الطويـلِ

وهو شاذ نادر كما شذت (شدائد)، و(ضرائر) جمع شدة، وضرة؛ لأن فعلة لا تجمع على فعائل"(المنذر، 1927، ص 3)، وشايعه الدكتور كمال إبراهيم في تخطئته جمع حاجة على حوائج، وذكر أنها ليست من كلام العرب، بل هي من وضع المولّدين الذين لا يحتجّ بكلامهم، وأن حوائج لم ترد في السماع، ولا قياس لها (إبراهيم، 1935، ص 49).

لم يكن الأستاذ إبراهيم المنذر أول من تنبه لهذا الخطأ فقد تنبه إليه قبله الأصمعي (ت216هـ)؛ إذ كان يرى أنها مولَّدة؛ لأنها خارجة عن القياس(ابن منظور، 1994، جـ2، ص 243)، ونبه الحريري إلى هذا الخطأ، فقال: "وَيَقُولُونَ فِي جمع حَاجَة: حوائج، فيوهمون فِيهِ كَمَا وهم بعض...وَالصَّوَاب أَن يجمع فِي أقل الْعدَد على حاجات"(الحريري، 1998، ص 64-65).

وأن يجمع في أكثر العدد على حَاج، مثل هَامة وهام(الحريري، 1998، ص65)، واحتج بقول الرَّاعِي النُّمَيريّ (الراعي النميري، 1980، ص 28):

ومرسل وَرَسُول غير مُتَّهم وحاجة غير مزجاة من الْحَاج

ردّ ابن بري علي الحريري بأن جمع (حاجة) على (حوائج) ورد في الحديث النبوي الشريف، وفي أشعار العرب الفصحاء(ابن بري وابن ظفر، 1996، ص 758-759)، واحتج بحديث: "استعينوا على نجاحِ الحوائجِ بالكتمانِ لها" (العجلوني، 1351هـ، جـ1، ص 123، حديث رقم 342)، ومن الأبيات التي احتج بها: قول الأعشى الكبير(الأعشى، د.ت، ص 339):

النـاسُ حَـولَ قِبابِـهِ أهـلُ الْحَـوَائِجِ والمَسـائلْ

وقول الشمَّاخ بن ضرار الذبياني(الشماخ، 1968، ص 463):

تقطّـعُ بيننـا الحاجـاتُ إِلَّا حـوائجَ يَعْتَسِـفْنَ مـع الجَـريء

واحتج كذلك بورودها عند العلماء منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ ذكر أن الحوائج جمع حائجة، وإن الحاجة مخففة منها: "خففوا الحائجة فقالوا: حاجة، ألا تراه جُمِعَ على الحوائج"(الخليل بن أحمد، د.ت، جـ3، ص 291) وسيبويه: "تنجز حوائجه واستنجز فهو بمنزلة تيقن واستيقن"(سيبويه، 1988، جـ4، ص 73)، وشايعه في ذلك الشهاب الخفاجي (الخفاجي، 1996، ص 239-243).

ردّ الشيخ مصطفى الغلاييني على الأستاذ إبراهيم المنذر، بقوله: "قلت الحوائج جائزة منصوص عليها، وقد وردت كثيرًا في نثر من يوثق بكلامهم وسعرهم. نعم أنها شاذة في القياس باعتبارها جمع حاجة لكنها ليست شاذة في السماع ولا نادرة في الاستعمال. كما سترى، وأنت خبير أنهم جعلوا الكلمة المخالفة للفصاحة إذا كانت شاذة في القياس والاستعمال معًا، أما أن شذت في القياس دون السماع فلم يقل أحد من العلماء بعدم فصاحتها، وإلا كان كثير من الكلام غير فصيح"(الغلاييني، 1927، ص 38).

وذهب الشيخ مصطفى الغلاييني إلى أنهم جعلوا (حوائج) جمعًا (لحائجة) المخففة من (الحاجة)، فوزنها الحقيقي (فاعلة) وتجمع قياسًا على (فواعل) على أصلها، وعند الجمع ترد الأشياء إلى أصولها، وحين جمعت على حاجات كان جمعها على اللفظ الحالي (أي: المخفف) (الغلاييني، 1927، ص 38-39).

يرى الشيخ مصطفى الغلاييني أن تمثل الأستاذ إبراهيم المنذر حوائج بضرائر وشدائد تمثيل غير موفَّق؛ لأن الأولى فاعلة في الأصل، والشدة فِعْلة، والضرة فَعْلة، إلا أن أراد تمثيلها بهما من حيث الشذوذ، وأن الشدائد والضرائر اسمان لجمع شدة وضرة، وهما في الأصل جمعان لشديدة وضريرة، ثم خففتا، وجمع شديدة بمعنى مكاره شدائد على

القياس(الغلاييني، 1927، ص 39)، واحتج بما ورد في التاج: "والشِّدَّة والشَّدِيدَة: من مكارِهِ الدَّهْر وَجَمعهَا، شدائِدُ، فإِذا كَانَ جمْع شَدِيدَة فَهُوَ على الْقيَاس، وإِذا كَانَ جمّع شِدَّة، فَهُوَ نَادِر" (الزبيدي، 1965-2001، جـ8، ص 247)، وأما ضريرة فخففوها بحذف حرف المد فصارت (ضررة) بفتح فكسر، ثم سكنوا الراء الأولى وادغموا، وبقيت الضرائر (جمعاً للأصل الذي تولدت منه) الضرة (وهو ضريرة). وشأنها في ذلك شأن غيرها من الألفاظ التي خففت وبقي جمعها جاريًا على غير لفظه الحالي في الاستعمال (أي على لفظه القديم قبل التخفيف) (الغلاييني، 1927، ص 39)، واحتج بما ورد في المخصص: "وَمن الشاذِّ قَوْلهم ضَرَّة وضَرائِرُ جمعُ ضَريرة"(ابن سيده، 1996، جـ4، ص 272).

ثم مضى الغلاييّنيّ بذكر شواهدَ على (صِحة) جمع حاجة على (حوائج)، لكن لم يأتِ بجديد فكل ما ذكره سبقه إليه ابن بري، وانتهى إلى أنّ حوائج صحيحة فصيحة، وأنّه لا مانع من أن يقول الناس حوائج كما يقولون حاجات ولا ضير في أنّها جمعٌ لحائجة أو لحاجة، لإثبات لفظة، يكفي أن تكون واردة في السماع، أو موافقتها للقياس (الغلاييني، 1927، ص 42-43).

وقد أجازَ هذا الجمع عدد من النُقاد المحدثين، وعدّوه جمعًا صحيحًا فصيحًا، وإن كان على غير القياس، ولكن اجازوه لوروده في السّماع بكثرة، لذلك أجازوا استعماله منهم: أبو الثناء الآلوسي (الآلوسي، 1883، ص 212)، ومحمد العدناني (العدناني، 2012، ص 71)، وصلاح الدين الزعبلاوي (الزعبلاوي، 1939، ص 90-91)، وآخرون (أبو السعود، 1988، ص 43-44)، (عمر، 1998، ص 136).

أما جمع (عادة) على (عوائد) فقد ردّ الأستاذ إبراهيم المنذر فيها على من نقده بقوله: "ومنه جمع عادة على عوائد، أنها وردت في الاستعمال فيكون جمعها هكذا من باب الشذوذ، والذي أراه أن عوائد جمع عائدة مؤنث عائد اسم فاعل من عاد وفي العادة معنى العودة، ولا يدعي في المرء إلا ما رسخ في ذهنه وكرر عمله حتى أصبح ملكة فيه"(المنذر، 1927، ص 64)، وشايعه الأستاذ أسعد داغر، فقال: "ويتركون المطرد المقيس من الجموع، ويعمدون إلى الشاذ النادر فيستعملونه. كما في (عوائد) جمع (عادة)، فإنه وَرَدَ شُذُوذًا على خلاف القاعدة، وهو بالحقيقة جمع (عائدة) بمعنى: المعروف والصلة والمنفعة وجمع (عادة) إنما هو: عاد وعيد وعادات...واختلف في تأويل: (عوائد) جمع (عادة): فمن قائل أنها جمع لمفرد مهمل، وقائل إنها وردت على غير القياس، وقائل أنها جمع لمفرد مقدر على وزن فاعلة، أي عائدة. وهكذا قيل في (حوائج) جمع (حاجة)، كأنه جمع (حائجة)"(داغر، 2012، ص 66).

وافق الشيخ مصطفى الغلاييني الأستاذ إبراهيم المنذر أن (عوائد) جمع لـ(عائدة) وليس جمعًا لـ(عادة)، غير أنه يذهب إلى أن عادة هي أيضًا مخففة من عائدة، مثل حاجة مخففة من حائجة(الغلاييني، 1927، ص 35)، واحتج بما ورد في التاج: "وَمن جُموع {الْعَادة} عَوَائِد، ذَكَرَه فِي الْمِصْبَاح وغيرِه، وَهُوَ نَظِيرُ حوائِجَ، فِي جمْعِ حاجةٍ، نَقله شيخُنا. الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ وغيرُه أَنَّ {العَوَائِدَ} جمعُ عائدةٍ لَا عادةٍ"(الزبيدي، 1965-2001، جـ8، ص 443)، وذكر الغلاييني أن صدره لا ينشرح لهذا الجمع، ولا يستعمل عوائد إلا جمعًا لعائدة التي تأتي بمعنى العودة والصلة، ويفضل الغلاييني أن تجمع عادة على عادات، وإن كان جمعها صحيحًا على عوائد (الغلاييني، 1927، ص 35).

ردّ الأستاذ محمد العدناني على الأستاذ إبراهيم المنذر تخطئته جمع (عادة) على (عوائد)(العدناني، 2012، ص 80)، واحتج بأن هذا الجمع ورد في المعجمات، منها: والمصباح: "وَالْعَادَةُ مَعْرُوفَةُ وَالْجَمْعُ عَادٌ وَعَادَاتٌ وَعَوَائِدُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يُعَاوِدُهَا أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى"(الفيومي، د.ت، جـ2، ص 436)، ومتن اللغة(رضا، 1958-1961، جـ4، ص 236)، وشايعه الدكتور في ذلك إميل بديع يعقوب(يعقوب، 1986، ص 201)، غير أنه أضاف أنها وردت في المعجم الوسيط: "(الْعَادة) كل مَا اُعْتِيدَ حَتَّى صَار يفعل من غير جهد وَالْحَالة تَتَكَرَّر على نهج وَاحِد كعادة الْحيض فِي الْمَرْأَة (ج) عَاد وعادات وعوائد"(مجمع اللغة العربية، 1972، جـ2، ص 635).

تذهب الباحثة إلى جواز جمع (حاجة) على (حوائج) لكثرة ورودها في كلام العرب، فقد قال الجوهري: "حوائج على غير قياس، كأنهم جمعوا حائجة، وكان الأصمعي يُنْكِرُهُ ويقول: هو مُوَلَّدٌ. وإنما أنكره لخروجه عن القياس، وإلاّ فهو كثيرٌ في كلام العرب"(الجوهري، 1987، جـ1، ص 307).

أما جمع (عادة) على (عوائد) فهي جائزة أيضًا؛ لأنهم شبهوها بجمع (حاجة) على (حوائج)، سواء على رأي من عدّها تخفيفًا، أو من عدّها جمعًا سماعيًا مخالفًا للقياس؛ لأن ورودها في كلام الفصحاء يغني عن القياس، غير أن جمع (حاجة) على (حاجات)، و(عادة) على (عادات) يبقى الأفصح والأكثر موافقة للقياس، والسماع معًا.

2.جمع (خَصْم على أخْصام)، (زَهْر على زُهُور):

أجاز الأستاذ إبراهيم المنذر جمع خَصْم على أخْصام، وزَهْر على زُهُور، فقال: "ومنه أن جمع التكسير لا ضابط له وعلى هذا منعوا جمع زَهْر وزُهور، وخَصْم وأخْصام، ودَهْر وأدْهار، في حين أن هذا الجمع صحيح مأنوس لا بأس من اتباعه، فتقول في جمع زَهْر: أزْهار وزُهُور، وخَصْم:

أخْصام وخُصُوم، ودَهْر: أدْهار ودُهُور، مثل شكل: أشكال وشكول، ونهر: أنهار ونهور، وميل: أميال وميول، ونجم: أنجام ونجوم، ولحن: ألحان ولحون"(المنذر، 1927، ص 65-66).

ردّ الشيخ مصطفى الغلاييني على الأستاذ إبراهيم المنذر، بقوله: "أقول: أن لجموع التكسير ضوابط معروفة في كتب القوم، غير أن بعض الجموع قد جاء على غير القاعدة، والشاذ عن القياس لا تنقض به الأصول، فمتى عرف المتأدب قواعد الجموع يعلم أن جمع خَصْم، ودَهْر، وسَهْم على (أخْصام، وأدْهار، وأسْهام) خطأ؛ لأن (فَعْلًا) بفتح فسكون لا يجمع على أفْعال إلا شذوذًا"(الغلاييني، 1927، ص 139-140)، واحتج بقول سيبويه: "واعلم أنه قد يجئ في فعلٍ أفعالٌ مكان أفعلٍ، قال الشاعر، الأعشى(الأعشى، د.ت، ص 73):

وُجِدتَ إذا اصْطلَحُوا خَيْرَهم وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِهَا

وليس ذلك بالباب في كلام العرب. ومن ذلك قولهم: أفراخٌ وأجدادٌ وأفرادٌ، وأجدٌّ عربية وهي الأصل"(سيبويه، 1988، جـ3، ص 586)، والأعلم الشنتمري: "الشاهد في جمعه زَنْدًا على أَزْناد وهو جمع شاذ؛ لأن باب (فَعْل) حكمه أن يكسر في القليل على (أَفْعُل)، إلا أنه قد شذ في أحرف يسيرة فكسر على (أَفْعال) تشبيها ب(فَعَل) المفتوح العين لأنه ثلاثي مثله، فأخرج إليه كما أخرج (فَعْل) إلى (فَعْل) في (أَفْعُل) فقالوا: من زَمَن وأزْمن، ونظير زَنْد وأزْناد فَرْخ وأفْراخ، ورَأد وأرَاد وهو أصل اللحي"(الأعلم الشنتمري، 1994، ص 531).

وذهب الشيخ مصطفى الغلاييني أن تمثيل الأستاذ إبراهيم المنذر ب(بيت، وعين) غير صائب؛ لأنها معتلة العين وتجمع قياسًا على (أفْعال)، ونهَر بفتح العين (فَعَل) تجمع قياسًا على (أفْعال)، أما زهَر بفتح العين فإن جمعها على

أفْعال قياسي، وشكل إذا كانت بكسر الفاء (وهي يجوز بها الكسر والفتح) فهي كذلك تجمع قياسًا على أفْعال، وإن ما شذّ من هذا الباب إنما بُني على مفرده قبل التخفيف (أي كان محرك العين وبعدها تم تخفيفها فسكنت) وبذا يكون جمعها صحيحًا على الأصل(لأن العين متحركة)، وغير مخالف للقياس (الغلاييني، 1927، ص 142).

أجاز الأستاذ محمد سليم الجندي جمع (خَصْم) على (أخْصام)(الجندي، 1925، ص 61)، واحتج بورد هذا الجمع في التاج، ويرى أن مقالة المنكر مدفوعة بنص التاج: "الأَخْصام جمع خَصِم كَكَتِف وَأَكْتَاف، أو جَمْع خَصْم كَفَرْخ وَأَفْرَاخ، أو جمع خَصِيم كشَهِيد وَأَشْهاد"(الزبيدي، 1965-2001، جـ32، ص 104)، وشايعه في ذلك الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي(الزعبلاوي، 1939، ص 88)، والدكتور إميل بديع يعقوب (يعقوب، 1986، ص 128).

أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع (فَعْل) عل (أفْعال) مطلقًا، واحتج المجمع بنص ابن حيان: وقال يوماً: (فَعْلٌ وأَفعالٌ) قليل، وزعم أصحابنا النّحويون أنه ما جاء إلاّ زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، فقلت: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً كلها (فَعْلٌ وأَفعال)"، وقد نص قرار المجمع على: "قرر المجمع من قبل أنّ قياس جمع فَعْل -الاسم صحيح العين- أن يكون على أَفْعُل جمع قلة، وعلى فِعال أو فُعُول جمع كثرة، استنادًا إلى نص أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فَعْل عل أفْعال مطلقًا، واستنادًا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن، وترى اللجنة جواز جمع فَعْل اسمًا صحيح العين على أفْعال مثل بحث على أفْعال، ولو كان صحيح الفاء واللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلها، والمضعف"(مجمع اللغة العربية، 1975، جـ2، ص 27).

أما جمع (زَهْر) على (زُهُور) فقد خطأه الأستاذ أسعد داغر، وأكد أنه لم يذكر في المعجمات، وذكر أنه من كلام العامة واحتج بما ورد في محيط المحيط: "العامة تقول: زُهُور"، ويذهب إلى أن زَهْر جمع زهرة فلا يصح جمعها على أزْهار؛ لأن جمع الجمع له أوزان معروفة، وليس (أفْعال) منها، فلا يصح إلا إذا ورد جمع (فَعْل وأفْعال) جمع (فَعْلة)، ولحل هذه المشكلة، فإنه يعد زَهْر شبه جمع واحده زهرة، نحو: تمر وتمرة، نخل ونخلة(داغر، 2012، ص 55-56)، و(حمزة ومطر، 2023، ص 195).

أجاز الأستاذ محمد العدناني جمع زَهْر على زُهُور (العدناني، 2012، ص 113)، واحتج بما ورد في التاج في مادة عنبر: "ومَرْعَى نَحْلِه من الزُّهور الطَّيِّبَة يَكْتَسِب طِيبَه مِنْهَا"(الزبيدي، 1965-2001، جـ13، ص 148)، وما ذكره الشيخ مصطفى الغلاييني أن كل اسم على وزن فَعْل ليست عينه واوا يجمع على فعول كقَلْب قُلُوب، ولَيْث لُيُوث (الغلاييني، 1993، جـ2، ص 41).

وذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن جمع زَهْر على زهور قياسي، مثل: كعب- وكعوب، وشمس- وشموس، وضرس- وضروس، وبرج- وبروج، غير أنه لم يرد في المعجمات، إنما ورد هذا الجمع ورد عرضًا في المعجمات (عمر، 1998، ص 143)، ومنها: المصباح، وأنه ورد في مادة روض: "وَالرَّوْضَةُ الْمَوْضِعُ الْمُعْجِبُ بِالزُّهُورِ" (الفيومي، د.ت، جـ1، ص 254)، وشايعه في ذلك الدكتور إميل بديع يعقوب (يعقوب، 1986، ص 156).

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد عدّ جمع (زَهْر) على (زُهُور)، وقد نص قراره على: "زَهْر يجمعه العرب على أزْهار، ويجمعه المولدون على زُهُور، وأزْهار" (مجمع اللغة العربية، 1989، ص 54).

وذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن إهمالها في مدخلها، قد يكون بسبب؛ أنها من الجموع القياسية، وقد عدّ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة غير موفق حين عدّها من كلام المولدين (عمر، 2008، جـ1، ص 426).

وتذهب الباحثة إلى جواز استعمال جمع (فَعْل) على (أفْعال)، لكثرة نظائره في اللغة، وإن جمع (فَعْل) على (فُعُول) جمع قياسي أن لم تكن عينه واوًا، وإن لم يرد في المعجمات، فقد قال ابن جني: "إِذا كَانَ الِاسْم على فعل مَفْتُوح الْفَاء سَاكن الْعين، ووَلم تكن عينه واوًا وَلَا يَاء فَجَمعه فِي الْقلَّة على أَفْعُلِ وَفِي الْكَثْرَة على فِعَال وفعول وَذَلِكَ قَوْلك كلب وأكلب وَكَعب وأكعب وَفِي الْكَثْرَة كلاب وكعوب"(ابن جني، د.ت، ص 171).

3.جمع (ريح) على (رياح) أو (أرواح):

خطأ الأستاذ إبراهيم المنذر جمع ريح على أرياح وجعل صوابها رياح أو أرواح بقوله: "(كانت الارياح تهب عليهم من كل جانب) الرياح أو الأرواح، ولم يسمع أرياح في كلام البلغاء" (المنذر، 1927، ص 28).

نبه الحريري إلى هذه التخطئة، فقد كان يرى أن جمع (ريح) على (أرياح) خطأ بيّن، ووهم مستهجن (الحريري، 1998، ص 48)، واحتج بقول ذي الرُّمّة (ذي الرمة، 2006، ص 39):

إذا هبت الأرواح من نحو جانب

به أهل مَيَّ هاج شوقي هبوبها

ووضح العلة في ذلك أن أصل ريح (روح) لاشتقاقها من الروح، وابدلت الواو ياء في ريح لانكسار ما قبلها، فإذا جمعت على أرواح فقد سكن ما قبل الواو وزالت الْعلَّة الَّتِي توجب قَلبهَا يَاء فَلهَذَا وَجب أَن تُعَاد إِلى أَصْلهَا (الحريري، 1998، ص 48).

وشبه الحريري جمع ريح على أرواح بجمع ثوب ثِيَاب أَثْوَاب، وحوض حِيَاض أَحْوَاض، عند جمعها على أَفْعَال عادت الواو إلى أصلها، ردّ على من يقول لم جُمِع عيد على أعياد، واصله الواو (من عاد، يعود)؛ ويذكر سبب جمعه ألَّا يلتبس جمع عيد بجمع عود، وأكدَ الحريري جمع ريح على أرواح بشعر ميسون بنت جندل:

لبيت تخفق الْأَرْوَاح فِيهِ أحب إليّ من قصر منيف

ردّ الشهاب الخفاجي على تخطئة الحريري جمع (ريح) على (أرياح) (الخفاجي، 1996، ص 190)، واحتج بصحة هذا الجمع بكلام ابن هشام (ت 761هـ)، وقد ردّ ابن هشام على الحريري والجوهري بقوله: "من العرب من يقول: أرياح كراهية الاشتباه بجمع (رُوح). كما قال الجمع: أعياد كراهية الاشتباه بجمع عود. وقول الحريري: إن الأرياح في جمع (رِيح) لحن مردود. وقول الجوهري: الريح واحدة الرياح وقد يُجمع على أرواح، يقضي أن الأرياح هو الكثير، وليس كذلك، وإنّما الكثير أرواح"(ابن هشام، 2010، ص 137)، ويذهب الشهاب الخفاجي إن أرياح أيضا قلبت لئلا يلتبس بجمع رُوح على أرواح، مثلما فعلوا مع جمع عيد على أعياد؛ لئلا يلتبس بجمع عود على أعواد(الخفاجي، 1996، ص 192)، وشايعه في ذلك الدكتور أحمد مختار عمر في ذلك، فهو يرى أن قبول الحريري جمع عيد على أعياد مخافة الالتباس بجمع عود، فكان يجب عليه قبول جمع ريح على أرياح مخافة الالتباس بجمع روح (عمر، 2008، جـ1، ص 37).

ردّ الشيخ مصطفى الغلاييني على الأستاذ إبراهيم المنذر تخطئته جمع (ريح) على (أرياح) فذهب إلى أن جمع ريح على أرواح جمع قياسي، وأن من يجمعها على أرياح فقد رَجَعَ إلى لفظها لا إلى أصلها تجنبًا للالتباس (الغلاييني، 1927، ص 80-81)، واحتج بما ورد المعجمات منها:

المخصص (ابن سيده، 1996، جـ2، ص 412)، ومختار الصحاح(الرازي، 1999، ص 131)، وأنه من أراد الأفصح فإنه يجمع ريح على رياح؛ لأنها لم ترد في القرآن إلا وهي مجموعة على رياح (الغلاييني، 1927، ص 81)، وينبغي إخضاع القواعد اللغوية والقياس النحوي للنص القرآني، لا العكس؛ فهو أفصح النصوص وأبلغها فهو كلام الله المعجز وما اشتبه على اللغويين يرجع إلى اتساع في المقاصد الدلالية والأمور(يونس، 2023، ص 292).

تذهب الباحثة إلى ترجيح رأي الشيخ مصطفى الغلاييني، أن تجمع ريح على رياح؛ لأن ريح لم ترد في القرآن مجموعة إلّا على رياح، وأنه من أراد الأفصح جمعها على رياح، لكن الغلاييني قال من جمعها على أرواح أو أرياح فلم يعدُ الفصيح.

أما جمعها على أرواح (وهو: القياس) فيسبب هذا الجمع الالتباس مع جمع روح على أرواح، وجمعها على أرياح، شاذ على غير القياس، وأن سمعت، لكنها لم تقوى بالسماع.

4.جمع (مغارة) على (مغاور)، و(منارة) على (مناور)، و(مصيبة) على (مصاوب):

خطأ الأستاذ إبراهيم المنذر من يقول: "(مكائد، ومضائق، ومخائل، ومصائف، مصائد، ومعائب- ومغائر، منائر، ومفائز، ومنائح)، والصواب: مكايد، ومضايق، ومخايل، ومصايف، ومصايد، ومعايب- ومغاور، ومناور، ومفاوز، ومناوح (بالياء في الأولى، والواو في الثانية؛ لأنها أصلية)، وشذت مصائب (الأصل مصاوب) حتى قيل همزة مصائب من المصائب"(المنذر، 1927، ص 5)، وشايعه في ذلك الدكتور كمال إبراهيم(إبراهيم، 1935، ص 37)، والدكتور مصطفى جواد(جواد، 1988، جـ1، ص 67-68).

لم يكن المنذر أول من تنبه لهذا الخطأ، فهو خطأ قديم، نبه عليه كثير من القدماء، منهم: سيبويه، فقد قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم"(سيبويه، 1988، جـ4، ص 356)، وذهبوا إلى أن من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء: أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل، وكانت الواو أو الياء مدة زائدة في المفرد، أما إذا كانت المدة أصلية، فلا تبدل، كما في مصيبة مصائب، فإن الواو ليست بمدة زائدة، وكذلك ومعيشة ومعايش، فإن الياء أصلية؛ لأنها عين الكلمة، وأصلها الحركة، فلما وقعت بعد ألف مفاعل تحركت، فلم تُبدل همزة(ابن جني، 1954، ص 309)، ومن همزها فقد همزها على التوهم، فتوهموا في (مُفْعِلَة) وظنوا أنها (فَعِيلَة)، فهمزوها في الجمع فقالوا في جمع مصيبة مصائب، وشبهوها بصحيفة صحائف(ابن جني، 1954، ص 264-265)، و(حسن، 2017، ص 12)، ومن المحدثين الذين سبقوا الأستاذ إبراهيم المنذر إلى هذا الخطأ الأستاذ شاكر شُقير اللبناني (شقير، 1891، ص 32).

ردّ الشيخ مصطفى الغلاييني على الأستاذ إبراهيم المنذر في تخطئته جمع (منارة) على (منائر)، وجمع (مصيبة) على (مصائب)، وذكر أن هذين الجمعين وردا سماعًا على غير القياس، وأن القياس فيهما (مناور) و(مصاوب)، ومن همز فيهما (أي قال: منائر، ومصائب)، فقد شبّه الأصلي بالزائد (الغلاييني، 1927، ص 46-47)، بورود الجمعين عند الجوهري، إذ قال: "والمَنارَةُ أيضاً: ما يُوضَع فوقها السِراج، وهي مَفْعَلة من الاستنارة، بفتح الميم، والجمع المَناوِر بالواو، لأنه من النورِ. ومن قال: مَنائِر، فهمز، فقد شبّه الأصلي بالزائد، كما قالوا: مصيبة ومصائب، وأصله: مصاوب" (الجوهري، 1987، جـ2، ص 893).

اضطرب موقف الأستاذ محمد العدناني من هذا الجمع، فقد خطأ جمع (مصير) على (مصائر)، و(مضيق) على (مضائق)، وجعل صوابهما (مصائر)، و(مضايق)؛ لأن الياء أصلية (العدناني، 2012، ص 147، 151)، لكن ما لبث أن أجازه؛ بسبب إجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لذلك أجاز أن تجمع (مكيدة) على (مكايد) و(مكائد)، و(مغارة) على (مغاور) و(مغائر) (العدناني، 2012، ص 224)، وكذلك أجازه الدكتور إيميل بديع يعقوب هذا الجمع (يعقوب، 1986، ص 182، 237)، واحتج بقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وذهب المجمع إلى جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة (مفاعل) بالمد الزائد في صيغة (فعائل). وعلى هذا، يجوز في عين (مفاعل) قلبها همزة، سواء أكان أصلها واوًا أم ياءً، فيقال: (مكايد) و(مكائد)، و(مغاور) و(مغائر) (مجمع اللغة العربية، 1989، ص 100).

تتساءل الدكتورة سرّاء: لماذا يُتهم العرب بالغلط والجهل عند تفضيلهم مصائب، ومنائر بدل مصاوب ومناور، مع أنهم أصحاب اللغة وأهلها، ولهم الحق في صياغتها بما يتوافق مع سليقتهم، وتستند في ذلك إلى ما يقرّه علماء التصريف أنفسهم، من أن ارتجال العرب للهمز في مواضع لا أصل لها ولا قياس يدعمها، أمر وارد وموجود بكثرة في كلامهم، سواء في النثر أو الشعر (الأوسي، 2019، ص 79-80)، وليس كل شاء منبوذ(الجبوري، 2014، ص 89)، تحتج الدكتورة سرّاء بقول ابن جني في قسم (شواذ الهمز): "وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال دعا قياس إليه، وهو كثير. منه قولهم: مصائب...، ومثله قراءة أهل المدينة لكلمة معائش بالهمز، وجاء أيضا في شعر الطرماح مزائد جمع مزادة، وصوابها مزايد. قال (الطرماح، 1994، ص 246):

مزائـــد خرقـــاء اليـــدين مســـيفةٍ يخـب بهـا كـل متخلـف غيـر آئِـنِ

وقالوا أيضا: منارة ومنائر، وإنما صوابها: مناور، لأن الألف عين وليست بزائدة"(ابن جني، د.ت، جـ3، ص 146-147).

تذهب الباحثة إلى جواز الوجهين، استنادًا إلى ما قرره مجمع اللغة العربية من إجازة قلب العين همزة في (مفاعل) سواءً كان أصلها واوًا أو ياءً. غير أنها ترى أن إبقاء الياء أو الواو في مثل (مكايد) و(مغاور) أولى، لأنه القياس.

5.جمع (مفعول) على (مفاعيل):

أجاز المنذر جمع مفعول على مفاعيل، إذ يرى أنه مأنوس، لكثرة وروده، ولا يجب الاقتصار به على السماع (أي أن المنذر يُجيز القياس فيه)، ومثل ما يُقال مجنون مجانين، وميمون ميامين، وملعون ملاعين، يجوز أن يُقال: منكود مناكيد، ومجروح مجاريح، ومشنوق مشانيق، وموضوع مواضيع، ومشروع مشاريع، ومرسوم، مراسيم (المنذر، 1927، ص 66).

ذهب القدماء إلى عدم قياسية جمع مفعول على مفاعيل انطلاقًا من قول سيبويه: "والمفعول نحو مضروبٍ، تقول: مضروبون. غير أنهم قد قالوا: مكسورٌ ومكاسير، وملعونٌ وملاعين، ومشئومٌ ومشائيم، ومسلوخةٌ ومساليخ، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فعل ذلك ببعض ما ذكرنا. فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء. وكذلك مفعلٌ ومفعلٌ إلاَّ إنهَّم قد قالوا: منكرٌ ومناكير، ومفطرٌ ومفاطير، وموسرٌ ومياسير" (سيبويه، 1988، جـ3، ص 641).

وافق الشيخ مصطفى الغلاييني الأستاذ إبراهيم المنذر بجواز قياس جمع مفعول على مفاعيل مطلقًا وفسر قول سيبويه في وزن (مفعول) و(مفعل، بضم الميم، وفتح العين وكسرها) من الصفات، لم يمنع جمعها جمع تكسير، وإنما أشار إلى أن الغالب فيها أن تُجمع جمع تصحيح، ويجوز فيها

التكسير، ولم يُعمم سيبويه هذا الحكم على غير هذه الأوزان الثلاثة، بخلاف من جاء بعده من النحاة، الذين عمّموا الحكم على كل صفة تبدأ بميم زائدة، فمنعوا تكسيرها إلا في الكلمات ورد بها السماع، وهو توسع منهم في هذا الباب، وضيقوا على الناس بهذا التوسع (الغلاييني، 1927، ص 142-149).

وذهب الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي إلى أن مذهب الشيخ مصطفى الغلاييني غير مستقيم، لأن سيبويه لو أجاز جمع السلامة لما عدد الشاذ بعدها، ولما شبه الشاذ منها بالأسماء (الزعبلاوي، د.ت، ص 291)، واحتج بتعليق ابن سيده على كلام سيبويه، إذ قال: "إِنَّمَا أذكر مثل هَذَا الْجمع، لِأَن حكم مثل هَذَا أَن يجمع بِالْوَاو وَالنُّون فِي الْمُذكر، وبالألف وَالتَّاء فِي الْمُؤَنَّث، لكِنهمْ كسروه تَشْبِيها بِمَا جَاءَ من الأسماء على هَذَا الْوَزْن"(ابن سيده، 2000، جـ6، ص 706)، ويوضح الزعبلاوي منهج سيبويه، فإذا قال: الأقل (يعني النادر من الكلام)، وإذا قال: الأكثر (تكون هي القاعدة التي يُقاس عليها)، ويرى الزعبلاوي أن سيبويه لم يقصر حكمه بالتصحيح على (مفعول ومفعل ومفعل) بل عممه، واحتج بنص آخر لسيبويه: "اعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسان...،وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلِق ومنطلقين"(سيبويه، 1988، جـ4، ص 8)، وتناول سواه مما بدئ بالميم من الصفات، شأنه في ذلك شأن المتأخرين(الزعبلاوي، د.ت، ص 291-293).

أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يجمع مفعول على مفاعيل مطلقًا (مجمع اللغة العربية، 1975، جـ2، ص 32)، ويذهب صلاح الدين الزعبلاوي أنه إذا أخذنا بقرار المجمع، جاز أن نقول في وصف غير العاقل: أيام معدودة أو معدودات، وأشياء موضوعة أو موضوعات، وهذه الألفاظ

قد جاءت هنا أوصافاً لغير العاقل على مفعول، وجاز لنا أن نقول فيما كان وصفًا للمذكر العاقل على وزن مفعول: هؤلاء (مسارير) و(مكاسير)، صفة للرجال جمعاً لـ(مسرور)، و(مَكْسور)، وهذا الكسر قائم في الأصل على التفريق بين الوصف والاسم في هذا الباب (الزعبلاوي، د.ت، ص 289)، وقد شايعه الدكتور مجيد الزاملي في هذا الرأي، فذهب إلى أن الصفة المبدوءة بميم، وكانت وصفا لمذكور أو مقدر، فإنها تجمع جمع تصحيح، وأما إذا ضارعت الأسماء جاز فيها جمع التكسير(الزاملي، 2016، ص 157-158).

يذهب مجمع اللغة العراقي إلى إجازة جمع مفعول من الصفات على مفاعيل لدى الحاجة إليه، لأن ماورد منه يعد من المأثور ولكن لا يقاس عليه، وهو أكثر من يتم نعته بالشذوذ، أما الأسماء فإن جمعها على مفاعيل هو الأصل والقياس (آل ياسين، 1992، ص 98)، وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه مجمع اللغة العراقي؛ لأنه لا يرفضه مطلقًا، انما يجيزه عند الحاجة إليه.

النتائج:

1. يتسم منهج إبراهيم المنذر في الحكم على جموع التكسير بالتعددية المعيارية، إذ لم يعتمد معيارًا واحدًا (كالقياس أو السماع فحسب)، بل زاوج بينهما وفقًا لشيوع اللفظ واستقراره في الاستعمال الفصيح. فقد رفض صيغًا كـ(حوائج) و(عوائد) و(مصائب) – مع ورودها في السماع – لشذوذها في القياس، بينما أجاز صيغًا أخرى كجمع (مفعول) على (مفاعيل) مع شذوذها في القياس لكثرة شيوعها واطرادها في الاستعمال.

2.يكشف تحليل مواقف المنذر عن استقلاليته النقدية؛ إذ لم يكن مجرد ناقل للتراث النقدي، بل كان ينتقي ويرجح وفق رؤيته الخاصة. فقد وافق القدماء في رفض (حوائج) و(مصائب)، وخالفهم في إجازة جمع (فَعْل) على (أفْعال)، مما يدل على أن نقده كان نقدًا حيًا قائمًا على الموازنة والاختيار، لا على التقليد والمتابعة.

3.يتبين أن شيوع اللفظة في كلام الفصحاء كان المعيار الحاسم في أحكام المنذر، ربما يفوق أحيانًا معيار القياس. وهذا يفسر تقبله لصيغ شاذة قياسًا كـ(مفاعيل) ورفضه لصيغ مسموعة كـ(حوائج)، مما يؤكد أن الاستعمال الفصيح كان عنده مقدمًا على القياس إذا تعارضًا، شريطة أن يتحقق الشيوع لا الورود العابر.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم، كمال. أغلاط الكُتاب. بغداد: المطبعة العربية، 1354هـ / 1935م.

- ابن بري وابن ظفر. الحواشي على درة الغواص. ضمن: درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها. تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني. ط 1. بيروت: دار الجيل، 1417هـ / 1996م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ط 4. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربية. تحقيق فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني). ط 1. القاهرة: دار إحياء التراث القديم، 1373هـ / 1954م.

- ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ / 2000م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. المخصص. تحقيق خليل إبراهيم جفال. ط 1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ / 1996م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر، 1414هـ.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين محمد. شرح قصيدة بانت سعاد. دراسة وتحقيق عبد الله عبد القادر الطويل. ط 1. المكتبة الإسلامية، 1431هـ / 2010م.
- أبو السعود، عباس. أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1988م.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. ديوان الأعشى الكبير. تحقيق محمد محمد حسين. القاهرة: المطبعة النموذجية، د.ت.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. ط 2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ / 1994م.
- آل ياسين، محمد. مسائل لغوية في مذكرات مجمعية. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1413هـ / 1992م.
- الآلوسي، محمود شكري. كشف الطرّة عن الغرّة. دمشق: المطبعة الحنفية، 1301هـ / 1883م.
- الأوسي، سراء قيس إسماعيل. النقد التصريفي في العربية. ط 1. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2019م.

- الجبوري، محمد صالح ياسين. الدكتور أحمد علم الدين الجندي وجهوده في خدمة اللغة العربية. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 1، العدد 211، 2014م.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف. التعريفات. تحقيق جماعة من العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983م.
- الجندي، محمد سليم. إصلاح الفاسد من لغة الجرائد. دمشق: مطبعة الترقي، 1925م.
- جواد، مصطفى. قل ولا تقل. تقديم وإشراف عبد المطلب صالح. ط 1. بغداد: مكتبة النهضة العربية، 1409هـ / 1988م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط 4. بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ / 1987م.
- الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق عرفات مطرجي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1418هـ/ 1998م.
- حسن، ساجدة مزبان. الاستغناء في أبنية جموع القلة والكثرة في القرآن الكريم بين الرفض والقبول. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 1، العدد 222، 2017م.
- حمزة، خالد حميد، وضياء فاخر جبر مطر. صيغتا (فُعْلَة/ فَعَلة) في كناشة النوادر لعبد السلام محمد هارون (1327-1408هـ) دراسة صرفية. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 62، العدد 3، أيلول 2023م.
- الخفاجي، أحمد بن محمد. شرح درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني. ط 1. بيروت: دار الجيل، 1417هـ/ 1996م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي. العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد. مفاتيح العلوم. تحقيق إبراهيم الأبياري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.
- داغر، أسعد خليل. تذكرة الكاتب. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012م.
- ذي الرمة، غيلان بن عقبة. ديوان ذي الرمة. اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي. ط 1. بيروت: دار المعرفة، 1427هـ/ 2006م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. تحقيق يوسف الشيخ محمد. ط 5. بيروت - صيدا: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1420هـ/ 1999م.
- الراعي النميري. ديوان الراعي النميري. تحقيق راينهرت فايبرت. بيروت: فرانتس شتاينر، د.ط، 1980م.
- رضا، أحمد. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة). بيروت: دار مكتبة الحياة، 1958-1960م.
- الزاملي، مجيد خير الله. نظرات في جموع التكسير. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2016م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مجموعة من المختصين. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1385-1422هـ/ 1965-2001م.
- الزعبلاوي، صلاح الدين سعدي. أخطاؤنا في الصحف والدواوين. دمشق: المطبعة الهاشمية، 1939م.
- الزعبلاوي، صلاح الدين. دراسات في النحو. دمشق: اتحاد كتاب العرب، د.ت.

- سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط 3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/ 1988م.
- شقير، شاكر. لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية. بعدا - لبنان: المطبعة العثمانية، 1891م.
- الشماخ بن ضرار الذبياني. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني. تحقيق صلاح الدين الهادي. القاهرة: دار المعارف، 1968م.
- الطرماح بن حكيم. ديوان الطرماح. تحقيق عزة حسن. ط 2. بيروت: دار الشرق العربي، 1414هـ/ 1994م.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. القاهرة: مكتبة القدسي، 1351هـ.
- العدناني، محمد. معجم الأخطاء الشائعة: معجم يعالج الأخطاء اللغوية الشائعة ويبين صوابها مع الشرح والأمثلة. ط 2 منقحة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2012م.
- عمر، أحمد مختار. العربية الصحيحة. ط 2. القاهرة: عالم الكتب، 1998م.
- عمر، أحمد مختار. معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي. بمساعدة فريق عمل. ط 1. القاهرة: عالم الكتب، 1429هـ/ 2008م.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العربية. ط 28. بيروت - صيدا: المكتبة العصرية، 1414هـ/ 1993م.
- الغلاييني، مصطفى. نظرات في اللغة والأدب. بيروت: مطبعة وزنكوغراف طبارة، 1927م.
- الفيومي، أحمد بن محمد. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.

- مجمع اللغة العربية المصري. القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من 1934 إلى 1987م). إعداد شوقي أمين وإبراهيم الترزي. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1989م.
- مجمع اللغة العربية المصري. في أصول اللغة. إخراج وضبط محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي. ط 1. القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1395هـ/ 1975م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط. ط 2. إسطنبول: دار الدعوة، 1972م.
- المنذر، إبراهيم. كتاب المنذر. ط2. بيروت: مطبعة السلام، 1927م.
- اليازجي، إبراهيم. لغة الجرائد. جمع وتقديم نظير عبود. ط 1. بيروت: دار مارون عبود، 1984م.
- يعقوب، إيميل بديع. معجم الخطأ والصواب في اللغة. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1986م.
- يونس، بتول فرحان. الاتساع في جموع القلة مع جموع الكثرة في النص القرآني. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 62، العدد 3، أيلول 2023م.